

# التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥

---

## المادة الأولى

من المعاهدة

### الالتزامات الأساسية

١- تتعهد كل دولة طرف بعدم إجراء أي تفجير من تفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجير نووي آخر، وبحظر ومنع أي تفجير نووي من هذا القبيل في أي مكان يخضع لولايتها أو سيطرتها.

٢- تتعهد كل دولة طرف، علاوة على ذلك، بالامتناع عن التسبب في إجراء أي تفجير من تفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجير نووي آخر، أو التشجيع عليه أو المشاركة فيه بأي طريقة كانت.

الفقرة ١ من النص بشأن إنشاء

لجنة تحضيرية لمنظمة

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

١- تنشأ اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (المشار إليها فيما بعد بـ"اللجنة") بغرض الاضطلاع بالأعمال التحضيرية اللازمة لتنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تنفيذاً فعلياً والإعداد لانعقاد الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في المعاهدة.

هذا التقرير هو بمثابة أول تقرير كتابي يُقدّمه الأمين التنفيذي إلى الدورة السادسة والعشرين للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهو يعرض أنشطة عام ٢٠٠٥ التي اضطلعت بها الأمانة الفنية المؤقتة التابعة للجنة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تنفيذاً للبرامج الرئيسية السبعة.

## تصدير من الأمين التنفيذي

يسرُّني أن أقدم التقرير السنوي للأمانة الفنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو التقرير الأول منذ أن تبوأت منصب الأمين التنفيذي في آب/أغسطس ٢٠٠٥.

لقد واصلت الأمانة الفنية المؤقتة (الأمانة)، طوال عام ٢٠٠٥، إحراز تقدم كبير في كل جوانب عملها الرامي إلى إرساء نظام التحقق بموجب المعاهدة والتحضير لبدء نفاذ المعاهدة.

وقد خططت الأمانة أشواطاً كبيرة في عمليتي التركيب والاعتماد أثناء المضي في إنشاء نظام الرصد الدولي، وهو عبارة عن شبكة تحقق عالمية فريدة من نوعها تتألف من ٣٢١ محطة من محطات الرصد السيزمي والصوتي المائي والرصد دون السمعي والرصد بالنيوترونات المشعّة و١٦ مختبراً من مختبرات النيوترونات المشعّة. ففي عام ٢٠٠٥، اعتُمدت ٣٧ محطة إضافية كما اعتُمد مختبر نيوترونات مشعّة إضافي بصفتها تستوفي المتطلبات التقنية التي وضعتها اللجنة. وهكذا بلغ عدد المحطات والمختبرات المعتمدة في نهاية العام ما مجموعه ١٥٦ محطة و٦ مختبرات. وقد فرغ من أعمال التركيب في ٢٢ محطة إضافية. وهذا يعني أن ٦٨ في المائة من المحطات والمختبرات التي تتألف منها الشبكة قد اعتُمد أو رُكّب. وهذا التقدم يمكن ملاحظته أيضاً في ازدياد حجم النفقات في صندوق الاستثمار الرأسمالي من ٥٥ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٨٢ في المائة في عام ٢٠٠٥. وواصلت الدول التي تستضيف مرافق نظام الرصد الدولي تعاونها الثمين مع اللجنة. وقد أبرم اتفاقان إضافيان بشأن المرافق مع الاتحاد الروسي وإيسلندا، كما بدء نفاذ الاتفاق المبرم مع غواتيمالا. وفي الوقت الحاضر، ثمة ترتيبات قانونية مناسبة مبرمة مع ٨٤ بلداً.

وقد تلقى مركز البيانات الدولي في فيينا بيانات الشكل الموجي والنيوترونات المشعّة من عدد متزايد من محطات نظام الرصد الدولي وحللت تلك البيانات وبلغ عنها وحفظها. أما الأمانة فقد أحرزت في عام ٢٠٠٥ تقدماً كبيراً في وصل محطات نظام الرصد الدولي بعمليات مركز البيانات الدولي. وقد بلغ عدد المحطات المشاركة في عمليات مركز البيانات الدولي النسبة التي قدرها ٥٠ في المائة بفضل إضافة ٣٣ محطة جديدة أو مُطوّرة من محطات رصد الأشكال الموجية

وإضافة ٥ محطات جديدة أو مُطوّرة لرصد جسيمات النيوترونات المشعّة، وهذا أتاح تغطية جغرافية أكبر بكثير فيما يتعلق بالبيانات المتلقاة. وعلاوة على ذلك، فإن مرفق الاتصالات العالمي الذي يُوفّر روابط اتصالات بمواقع نظام الرصد الدولي وكذلك بمراكز البيانات الوطنية وبمخبري المحطات ظلّ آخذاً في التوسّع طوال عام ٢٠٠٥، وذلك بتركيب ١٤ محطة طرفية ساتلية جديدة ذات فتحات صغيرة جداً، بحيث أصبح عدد المحطات المركّبة ما مجموعه ١٩٩ محطة، وهذا يساوي ٧٧ في المائة من مجموع المحطات المعتمَد تركيبها. وفي الوقت ذاته، ونظراً لكون عقد مرفق الاتصالات العالمي الراهن سينقضي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، فقد استُهلّ العقد القادم بشأن هذا المرفق بهدف ضمان سلاسة الانتقال. وتواصلت عملية الاشتراء في عام ٢٠٠٥ باستعراض تعبيرات الاهتمام ونشر التماس المقترحات الأخير.

وتكميلاً للزخم في إنشاء شبكة التحقق وإدماجها، فقد بُذلت جهود ضخمة في عام ٢٠٠٥ من أجل تحسين قدرة مركز البيانات الدولي على تحليل البيانات وتوفير منتجات ذات نوعية للدول الموقّعة. فقد اعتُمدت مثلاً برامج جديدة وأخرى مُحسّنة وضعتها الأمانة من أجل استقبال البيانات وإرسالها. كما أحرزت الأمانة تقدماً في تهذيب وتحسين طرائق الكشف والتحليل وخوارزميات تجهيز البيانات. ونتيجة لذلك، انخفض عدد الأحداث "الخاطئة" (غير الحقيقية) في التجهيز الآلي من ٦٩ في المائة إلى ٥٠ في المائة مقارنة بعدد الأحداث في نشرة الأحداث المنقّحة. إضافة إلى ذلك، نُقل المركز الحاسوبي الجديد بنجاح إلى مرفق التكنولوجيا الرفيعة الجديد الذي يستضيف الآن كل النظم الحاسوبية المركزية، وأدوات التشبيك والبنية التحتية ذات الصلة.

لقد أذن لـ ٦٩ مستخدماً إضافياً في الدول الموقّعة بالوصول إلى بيانات نظام الرصد الدولي ومنتجات مركز البيانات الدولي، وهكذا أصبح مجموع المستخدمين المأذون لهم ٧٣٧ مستخدماً في نهاية عام ٢٠٠٥. وعلاوة على ذلك، أنشأت ٥ دول موقّعة حسابات مأمونة، وهكذا بلغ عدد الدول الموقّعة التي عيّنت منظمات تُتاح لها سبل الوصول إلى بيانات نظام الرصد الدولي ومنتجات مركز البيانات الدولي ما مجموعه ٩٠ دولة.

يتعلق بتسجيل حوادث التشغيل وتعقبها فقد وُسِّع نطاقه ليتجاوز غرضه الأصلي ويشمل الحوادث في جميع أنحاء سلسلة جمع البيانات وتوزيعها. وانطوت عمليات التخطيط لتقييم اختبار الأداء الجماعي الأول للنظم وتنفيذه وتقييمه على موارد ضخمة وفرتها مجالات مختلفة ذات صلة بالتحقق تابعة للأمانة.

وعلى نقيض مرحلة الإنشاء الأولى التي تميّزت بتشييد محطات نظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي وقدرات نظام التفتيش الموقعي على نحو متواز، تمثل هذه الأنشطة المنسّقة أكثر فأكثر ظهور نظام تحقق متكامل. وهذا هو السياق الذي اعتمدت فيه اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ تقرير فريق الاستعراض الخارجي الذي يوصي فيه بأشياء منها إجراء تغييرات هيكلية على شعبي نظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي.

لقد نُظمت في كامل أنحاء العالم، في عام ٢٠٠٥، أنشطة من أجل دعم نظام التحقق وكذلك من أجل الترويج للمعاهدة، منها دورات تدريبية وحلقات عمل، وقد شارك فيها ممثلون من مائة دولة تقريبا. وإني لممتن لأستراليا وألمانيا وإيطاليا وبوليفيا وجمهورية كوريا وسولوفاكيا وفرنسا وكازاخستان والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان لنجاحها في استضافة هذه المناسبات. كما أودُّ أن أعرب عن تقديري للجمهورية التشيكية وهولندا للأموال التي تبرّعتا بها أثناء عام ٢٠٠٥ من أجل دعم أنشطة اللجنة في مجال التعاون الدولي والتوعية، ناهيك عن مشروع رائد بشأن التعلم الإلكتروني الذي بدأ تجريبه الأولي في عام ٢٠٠٥ لكي يكمل أنشطة التدريب العادية التي تقوم بها الأمانة.

وفيما يتعلق بمواصلة مساعي كل من الدول المصدّقة والموقّعة من أجل الترويج للمعاهدة، كان أهم الأحداث التي شهدتها عام ٢٠٠٥ متمثلا في المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي انعقد في نيويورك من ٢١ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر. وقد كانت ١١٧ دولة مصدّقة وموقّعة ممثلة في المؤتمر، وهو أكبر عدد يحضر مؤتمرا من هذا القبيل حتى الآن، كما كانت ٣ دول غير موقّعة ممثلة أيضا. وكانت أربعون دولة تقريبا ممثلة بوزير أو نائب وزير، وهذا يبيّن بوضوح الدعم السياسي القوي الذي تحظى به المعاهدة في المجتمع الدولي.

ومع أنّ الغرض من نظام التحقق هو ضمان الامتثال للمعاهدة، فإن تكنولوجيات التحقق مفيدة أيضا للأغراض المدنية والعلمية. ففي الردّ على الدمار المأساوي الذي أحدثته المدّ التسونامي في المحيط الهندي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أوكلت اللجنة إلى الأمانة مهمة استكشاف وتقييم البيانات والمنتجات التي يمكن أن تكون مفيدة ويمكن للأمانة توفيرها لأغراض الإنذار بالتسونامي، وأعربت عن استعدادها للمساهمة في نظام للإنذار المبكر. وبناءً على ذلك، تعكف الأمانة في الوقت الراهن على ترحيل البيانات على أساس تجريبي إلى مراكز معنية بالإنذار بالتسونامي في اليابان وهاواي، وكذلك إلى ماليزيا.

لقد أحرزنا، خلال العام، تقدّمًا مهمًا في الأنشطة المتعلقة بالتفتيش الموقعي. فعلى هدي من أجهزة تقرير السياسات، أُعيد توجيه أنشطة التفتيش الموقعي نحو التخطيط والتحضير للتمرين الميداني المتكامل الذي سيعقد في عام ٢٠٠٨. وهذا التمرين سيشكل جزءًا مهمًا من مساعي الرامية إلى معالجة شواغل الوفود التي تحرص على ألا يتخلف التفتيش الموقعي عن التقدّم المحرز في مجالات أخرى. وقد أحرزت أيضا خطوة كبيرة إلى الأمام في صوغ دليل التشغيل الخاص بالتفتيش الموقعي. فقد فرغ من القراءة الأولى للمشروع الأولي للنص المتداول أثناء دورة الفريق العامل باء الرابعة والعشرين، وذلك بدعم من الأمانة.

وفي عام ٢٠٠٥، أجرت الأمانة مرحلة اختبار الأداء من عملية اختبار الأداء الجماعي الأول للنظم، وقد شاركت فيها كل المحطات المشاركة في عمليات مركز البيانات الدولي وعددها ١٦٣ محطة (قراءة ٥٠ في المائة) من كامل نظام الرصد) و ٥ مختبرات نويدات مشعّة معتمدة. وقد أفضى هذا إلى إرساء أداء أساسي في إطار طريقة التشغيل المؤقتة الراهنة يمكن الرجوع إليه في مقارنة التحسينات المقبلة. وقد أحرزنا من هذه الأنشطة ونتائجها ثروة من البيانات التي ستمكّننا من تحليل إنجازات شبكة التحقق ونقائصها بصفتها نظاما متكاملًا. وأنا أتوقّع تماما أن هذا سيقود إلى تحسينات مهمة في الأعوام القليلة القادمة.

لقد شهد العام أيضا مزيدا من التعزيز في تنسيق الأنشطة ذات الصلة بالتحقق في كامل الأمانة. وقد أنشئ مركز العمليات في آذار/مارس ٢٠٠٥ ويعمل فيه موظفون من شعبي نظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولية. أمّا نظام الإبلاغ التابع لنظام الرصد الدولي فيما

1 HR

2 HRS

4 HRS

6 HRS

10 HRS

1 DAY

2 DAYS

1 WEEK

2 WEEKS

إنّ ما ذكر أعلاه هو ملخّص لما أنجزته الأمانة في عام ٢٠٠٥، أمّا التفاصيل فهي في متن التقرير. وعلى أساس هذه الإنجازات، فإنني وكلّ موظفي الأمانة عاقدون العزم على المضي في عملنا ملتزمين في ذلك مواصلة بذل الجهود من أجل تحقيق مزيد من الكفاءة والنجاحة.

تيبور توث  
الأمين التنفيذي

اللجنة المؤقتة  
لمنظمة معاهدة الحظر  
الشامل للتجارب النووية  
فيينا  
نيسان/أبريل ٢٠٠٦

وتتيح المحافل المتعددة الأطراف فرصاً ثمينة لترويج دعم المجتمع الدولي لقضية المعاهدة وكذلك لعمل اللجنة. وفي هذا السياق، واصلت اللجنة، طوال العام، إقامة صلات بالمنظمات الدولية الإقليمية والعالمية ذات الصلة والتعاون معها. وللجنة الآن ست اتفاقات علاقة وتعاون مع منظمات دولية مختلفة، منها الاتفاق الذي أبرم مع رابطة دول الكاريبي في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٥.

ونتيجة للجهود التي سبق ذكرها، وقعت على المعاهدة دولتان وصدقت عليها ست دول في عام ٢٠٠٥. وإضافة إلى ذلك، رأينا في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٦ ما أثمرته هذه الجهود في شكل ستة تصديقات أخرى، منها تصديق واحدة من الدول الـ ٤٤ المذكورة في المرفق ٢ بالمعاهدة والتي يلزم تصديقها من أجل بدء نفاذ المعاهدة. وهكذا، كان هناك في آخر شهر آذار/مارس ٢٠٠٦ ما مجموعه ١٧٦ دولة موقعة و١٣٢ دولة مصدقة، بل وأصبحت المعاهدة قاب قوسين أو أدنى من اكتساب صفة العالمية.



1 HR

2 HRS

4 HRS

6 HRS

10 HRS

1 DAY

2 DAYS

1 WEEK

2 WEEKS

## المحتويات

## البرنامج الرئيسي ١ : نظام الرصد الدولي

المعالم البارزة للأنشطة المنفذة في عام ٢٠٠٥	٢
إنشاء نظام الرصد الدولي	٢
الدعم اللوجستي المتكامل	٦
إدارة الأنساق والمعلومات	٦
التدريب	٦
عقود العمليات	٦
الصيانة غير المقررة	٦

## البرنامج الرئيسي ٢ : مركز البيانات الدولي

المعالم البارزة للأنشطة المنفذة في عام ٢٠٠٥	٨
التجهيز والتحليل	٩
تطوير البرمجيات	١٠
دمج البيانات واستعراضها وتقديم خدمات بشأنها	١٢
المرافق الحاسوبية	١٣
الإدارة والتنسيق والتدريب	١٤

## البرنامج الرئيسي ٣ : الاتصالات

المعالم البارزة للأنشطة المنفذة في عام ٢٠٠٥	١٦
تنفيذ مرفق الاتصالات العالمي	١٦
إدارة الشبكة	١٧
الوصل بالمناطق القطبية	١٧
الاتصالات بواسطة الإنترنت	١٧
العقد القادم بشأن مرفق الاتصالات العالمي	١٧

## البرنامج الرئيسي ٤ : التفتيش الموقعي

المعالم البارزة للأنشطة المنفذة في عام ٢٠٠٥	٢٠
الخطة الاستراتيجية المنقحة	٢٠
والتمرين الميداني المتكامل	٢٠
دليل التشغيل الخاص بالتفتيش الموقعي	٢٠
تجارب منهجية	٢١
البنية التحتية	٢١
التدريب	٢١
المعدات	٢٢

## البرنامج الرئيسي ٥ : التقييم

المعالم البارزة للأنشطة المنفذة في عام ٢٠٠٥	٢٦
التقييم	٢٦
ضمان النوعية	٢٧
التعاون مع نظم التقييم	٢٧
التابعة للأمم المتحدة	٢٧

## الأنشطة البرنامجية المشتركة

المعالم البارزة للأنشطة المنفذة في عام ٢٠٠٥	٣٠
الهيكل التنظيمي للأمانة الفنية المؤقتة	٣٠
تنسيق التشغيل والصيانة	٣٠
تطوير نظم تعقب الحوادث	٣١
اختبار الأداء الجماعي الأول للنظم	٣١
الدورات التدريبية المشتركة بين	٣١
نظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي	٣٢

## البرنامج الرئيسي ٦ : أجهزة تقرير السياسات

المعالم البارزة للأنشطة المنفذة في عام ٢٠٠٥	٣٤
أجهزة تقرير السياسات	٣٤

## البرنامج الرئيسي ٧ : الشؤون الإدارية والتنسيق والدعم

المعالم البارزة للأنشطة المنفذة في عام ٢٠٠٥	٣٦
التوقيعات والتصديقات	٣٦
اتفاقيات المرافق	٣٦
العلاقات بالدول	٣٦
العلاقات بالمنظمات الدولية	٣٧
التدريب وحلقات العمل	٣٧
وغيرها من أنشطة بناء القدرات	٣٧
التبرعات	٣٨
الشؤون المالية	٣٩
الاشتراء	٣٩
إدارة الموارد البشرية	٤٠
نشر المعلومات	٤١
الدعم المقدم إلى الاجتماعات	٤٢
المراجعة الداخلية للحسابات	٤٣
متابعة التقرير النهائي عن الهيكل التنظيمي	٤٣
للأمانة الفنية المؤقتة	٤٣
الخدمات العامة	٤٣

## معلومات إضافية

المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة	
الخطر الشامل للتجارب النووية	
(مؤتمر المادة الرابعة عشرة)	٤٦
الدول التي يلزم تصديقها	
من أجل بدء نفاذ المعاهدة	٤٨
حالة التوقيع والتصديق على المعاهدة	
خريطة	٤٩
جدول	٥٠
الاتفاقيات أو الترتيبات الخاصة بالمرافق والمبرمة	
مع الدول المستضيفة لمرافق نظام الرصد الدولي	٥٤
اتفاقيات العلاقة والتعاون مع	
المنظمات الدولية الأخرى	٥٥
الهيكل التنظيمي للأمانة الفنية المؤقتة	٥٦

